

من وزير المالية

2015/02/17

إلى

286

السيدة

الموضوع : حول النظام الجبائي في مادة الأداء على القيمة المضافة المطبق على نشاط كراء العقارات المبنية.

المرجع : مكتوبك بتاريخ 27 جانفي 2015.

وبعد ،

تبعاً لمكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه الذي طلبت بمقتضاه معرفة النظام الجبائي في مادة الأداء على القيمة المضافة المطبق على عملية كراء عقار لفائدة غير الخاضعين من قبل شركة خاضعة للأداء المذكور، بشرطني أن أحيطك علماً أنّ عمليات تسويق العقارات المنجزة من قبل الأشخاص المعنويين تخضع للأداء على القيمة المضافة بنسبة 18% باستثناء عمليات تسويق محلات السكنى غير المؤثثة وتسويق العقارات المؤثثة المعدة لإيواء الطلبة طبقاً لكراس شروط معدّ من طرف وزارة الإشراف على القطاع، وذلك طبقاً لأحكام العدد 30 من الجدول "أ" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة ولأحكام الفصلين 1 و7 من مجلة الأداء على القيمة المضافة .

ويستوجب الأداء المذكور مهما كانت الحالة القانونية للمتسوّغ ومهما كانت وضعيته إزاء جميع الأداء الأخرى وذلك تطبيقاً لأحكام الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

وعلى هذا الأساس فإنّ مالك العقار موضوع الاستشارة مطالب بفوترة الأداء على القيمة المضافة بعنوان عمليات التسويق الخاضعة للأداء المذكور كما تمّ بيانه أعلاه. وبالتالي فإنّ المتسوّغ هو الذي يبقى مطالباً بدفع الأداء المذكور إضافة إلى معين الكراء إلا إذا نصّ العقد المبرم في الغرض صراحة على أنّ المعينات تتضمّن الأداء . وفي هذه الحالة يطالب مالك العقار بدفع الأداء الذي استخلصه ضمن معينات الكراء.

وتقبلي سيدتي، فائق عبارات الإحترام والتقدير .

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

الكلية العام للدراسات
والتشريع الجماعي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي